أثر قيم المواطنة على الاستقرار السياسي

مرعى عمر مسعود باني

الملخص:

أن مفهوم المواطنة لم يتشكل دفعة واحدة، بل قد تحرك تدريجياً، واستكمل كيانه عبر المراحل التاريخية المتتابعة، وتحول من كونه مفهوماً مقصوراً على الصفوة إلى كونه محدداً بامتلاك القوة بغض النظر عن طبيعتها، إلى أن ضم العامة وخلق حالة من المساواة الشاملة في نطاقه، بالإضافة إلى ذلك فقد اتجه التطور التاريخي للمفهوم إلى استيعاب عناصر أو جوانب جديدة تستند إلى حزمة جديدة من الحقوق والواجبات، غير أنه وإن لعبت الدولة دورها في بلورة جملة من الحقوق والواجبات، فإن تطور هذه الحقوق والواجبات استند إلى الحالة التي بلغها تطور المجتمع بالأساس.

Abstract:

That the concept of citizenship was not formed at once, but moved gradually, and completed its entity through the stages of historical succession, and transformed from being a concept limited to the elite to be specific to the possession of force, regardless of nature, to the inclusion of the public and create a state of comprehensive equality in scope, The historical development of the concept has tended to absorb new elements or aspects based on a new set of rights and duties. However, although the State has played its role in the elaboration of a number of rights and duties, the development of these rights and duties has been based on the state of development of society.

الفصل الأول: الإطار العام

أولاً: المقدمة:

يعد مبدأ المواطنة من المبادئ المهمة في تلاحم المجتمع بعضه مع بعض، أو فيما بينه وبين الممثلين للسلطة فيها، ومحاولة تأصيل مفهوم المواطنة في المجتمع العربي عموماً والليبي خصوصاً تقوم على إعادة الرؤية في الكثير من القضايا الفكرية والسياسية، وطرح مفهوم المواطنة يجعل منه مفهوماً ضرورياً للعمل على وحدة وطنية متكاملة في ظل التحديات التي يمر بها المجتمع الليبي، ويجعل المواطنة فكرة مطروحة وبشدة كنوع من التلاحم الوطني، وإن حاجتنا العملية إلى تأصيل مفهوم المواطنة في المجتمع الليبي تفرض علينا العمل على تأصيل مفهوم المواطنة فكراً وممارسة على كافة الأصعدة الرسمية وغير الرسمية، فيكون المواطن هو الهدف الأول، كونه المَعْنيّ في تحقيق الوحدة الوطنية، وهو العامل الحقيقي في تحقيق مبدأ المواطنة في المجتمع.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الباحث الكشف عن أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، ومن ثَمَّ تتجسد المشكلة البحثية في سؤال رئيسي هو: **"ما مدى تطبيق مبدأ المواطنة في ليبيا، وهل ترسيخ وتدعيم قيم المواطنة يسهم في حل مشكلة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بما يجنبها التفكك والانهيار،"؟** ومن ثم تحاول الدراسة أن تضع تصوراً لكيفية تدعيم قيم المواطنة للوصول إلى درجة استقرار للنظام السياسي الليبي.؟

ثالثاً: فروض الدراسة:

"يوجد أثر إيجابي معنوي لقيم المواطنة على الاستقرار السياسي".

رابعاً: أهمية الدراسة:

١- **الأهمية العلمية:** ترجع إلى أنها تربط بين قيم المواطنة وبين استقرار النظام السياسي،

٢- **الأهمية العملية:** تكمن في أنها تطبق على ليبيا، وبالتالي تتناول القضايا الواقعية، وتقدم إطاراً لتطبيقه لضمان استقرار النظام السياسي الداخلي في ليبيا.

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- بيان علاقة المواطنة باستقرار النظام السياسي.

٢- بيان مفهوم المواطنة.

٣- تحديد دور قيم المواطنة في تحقيق الاستقرار السياسي، وحل مشكلات المشاركة السياسية وقضايا النظام السياسي الليبي.

٤- تحديد أساليب وتوسيع سبل ترسيخ قيم المواطنة، لإحداث الاستقرار السياسي.

سادساً: حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تشمل الفترة الزمنية الممتدة في العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠١٦.
- **الحدود المكانية:** الدولة الليبية.

سابعاً: منهجية الدراسة:

سيعمد الباحث إلى استخدام أسلوب التكامل المنهجي عن طريق الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، بالإضافة إلى عدة مداخل.

سابعاً: مصطلحات الدراسة:

١- **المواطنة:** تعرف الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٦م) المواطنة بانها اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن.[i]
وهى حالة معنوية شعورية يعيشها الأفراد، وتعبر عن درجة عالية من الانتماء إلى الدولة بذاتها كبديل عن الانتماء التقليدي للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة، ويرتب ذلك الانتماء مجموعة من الحقوق والواجبات.

٢- **الاستقرار السياسي:** في جوهره ومضمونه ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار بل هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الأمن.[ii]

ثامناً: الدراسات السابقة:

أ- الدراسات التي تناولت مفهوم المواطنة:

١- دراسة (Alsabeelah, 2015):[iii]

بعنوان: "أبعاد مفهوم المواطنة بين طلاب الجامعات الأردنية".

تهدف الدراسة إلى:

- اختبار معرفة الطلاب بالجامعات الأردنية بمفهوم المواطنة.
- الكشف عما إذا كان هناك اختلافات في معرفة الطلاب بمفهوم المواطنة تعود إلى النوع ومحل الإقامة والمستوى الأكاديمي.
- وقد استخدمت الدراسة قوائم الاستبانة لتجميع البيانات اللازمة للدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ارتفاع مستوى معرفة الطلاب بمفهوم المواطنة، حيث كان المستوى مرتفع في كل الأبعاد المتمثلة في الهوية، والولاء، والحرية والمشاركة السياسية.
- وجود اختلافات بين الطلاب تعود إلى النوع، ومحل الإقامة، والمستوى الأكاديمي.

٢- دراسة (John Gaventa, 2016):[iv]

بعنوان: "الكشف عن العلاقة بين المواطنة الاقتصادية والمواطنة السياسية".

تهدف الدراسة إلى:

- استكشاف مشكلة عدم المساواة المتنامية. حيث تحاول الدراسة استكشاف تأثير عدم المساواة الاقتصادية على المشاركة السياسية. كما تختبر الدراسة بعض الممارسات التشاركية التي تسهم في إستراتيجيات تضييق الفجوة السياسية والاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة بين المواطنة السياسية والمواطنة الاقتصادية، وتؤكد على أن المشاركة السياسية تمثل أداة فعالة لإصلاح عدم المساواة الاقتصادية.

ب- الدراسات التي تناولت الاستقرار السياسي:

١- دراسة (J. Eli Margolis, 2010):[v]

بعنوان: "فهم الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي"

تهدف الدراسة إلى:

- اقتراح فهم جديد للاستقرار السياسي، حيث يراجع وينتقد التعريفات السابقة، ويوضح المفاهيم الإجرائية الخمسة للاستقرار السياسي، ويتعرف على المضامين الهامة لممارسات عمليات الاستقرار السياسي.

وتوصلت الدراسة إلى:

- أن الاستقرار السياسي هو الدرجة التي عندها تتوافق الأدوار والهياكل الرسمية مع الأدوار والهياكل غير الرسمية في الكيان السياسي، فكلما اتسعت الفجوة ارتفع مستوى عدم الاستقرار.
- أن أفضل طريقة لفهم الاستقرار السياسي هي فهمه كنمط السلوك السياسي المرتكز على العلاقة بين التمثيل المؤسسي للأدوار والهياكل وبنائها الاجتماعي المتغير بصورة مستمرة.

٢- دراسة (شافعي، ٢٠١٦):[vi]

بعنوان: "اتجاهات وإمكانات إعادة الاستقرار فى العالم العربى: مصر نموذجاً ؟".

هدفت الدراسة إلى:

استكشاف اتجاهات وإمكانيات إعادة الاستقرار السياسي في دول العالم العربي، خاصة تلك الدول التي تلعب دورا محوريا في محيطها الإقليمي. حيث يختبر البحث اتجاهات وإمكانيات إعادة الاستقرار السياسي في مصر كدولة هامة في الإقليم العربي على مَرّ العصور لاسيما وأنها شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي منذ ثورة يناير، ٢٠١١. ويحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما العوامل المؤثرة في تحقيق الاستقرار السياسي في بلد ما؟
- ما مظاهر أو مؤشرات تحقيق الاستقرار السياسي؟ وهل يمكن أن يؤدي استخدام القوة والعنف السياسي إلى فرض الاستقرار السياسي؟

وقد توصلت الدراسة إلى:

أن هناك علاقة إيجابية بين توافر الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي في أي دولة. وتبين نتائج الدراسة أن هناك العديد من العوامل الضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي منها العوامل السياسية والمتمثلة في طبيعة النظام الحاكم، واستقرار المؤسسات السياسية، وزيادة المشاركة السياسية، ، والعوامل الاقتصادية مثل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، ومدى وجود فساد إداري، وعوامل اجتماعية وتتمثل في التجانس المجتمعي، والاندماج الوطني والسياسي. وتؤكد نتائج الدراسة على أهمية المشاركة السياسية باعتبارها الضمانة الأساسية للاستقرار السياسي.

الفصل الثانى: الاطار النظري

مفهوم المواطنة وأركانها:

المقدمة:

تعتبر المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية أسهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير، والرقى بالدولة إلى المساواة والعدل، وإلى الديمقراطية والشفافية، وضمان الحقوق والواجبات وهي ذات أهمية لأنها تعمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة، بما يسمح من تقوية لحمة المجتمع وتعلق المواطن بوطنه ودولته، وتدفعه إلى تطوير مجتمعه عامة ووطنه خاصة، والدفاع عنه في أوقات الأزمات، فتفعيل حق المواطنة في المجتمع هو الإلية الناجحة للحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية في أي مجتمع، ويأخذ مفهوم المواطنة أهمية مضاعفة نظراً لتفاقم تهديدات الوحدة المجتمعية في عدد من الدول، ونتيجة لما تطرحه العولمة من إشكالات بعد تراكمات متسارعة من المتغيرات الإقليمية والدولية، لعل من أخطرها ظاهرة سقوط هيكلية الدولة، وانبعاث الحركات والنزاعات التقسيمية.

وتأسيساً على ذلك سيتم في هذا الفصل تناول مفهوم المواطنة، وأبعادها، وخصائصها.

أولاً: مفهوم المواطنة."Citoyennete" "Citizenship"

يعد مفهوم المواطنة من أكثر المفاهيم السوسيولوجية والسياسية تعقيداً، على الرغم من أهميته لفهم وتحليل العديد من المشكلات والظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع، وتتضح هذه الأهمية في كونه مؤشراً ومعبراً عن الحقوق المدنية والسياسية لأفراد المجتمع، كما أنه يمثل الرابطة السياسية الوثيقة بين الفرد والدولة، التي تنعكس في علاقات جوهرية مثل مسألة الانتماء

للجماعة السياسية، والهوية وعلاقة الثقافة العامة بالقانون، وعلاقة القانون بالدين، وحقوق وضوابط المشاركة السياسية، والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولقد وردت تعريفات عدة للمواطنة، حيث تشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات، وتؤكد على أن المواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية، مع ما يصاحبها من مسؤوليات[vii]، كما أنها تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب، وتولّي المناصب العامة.

ويعرف أيضاً أبو الفتوح رضوان وفتحي يوسف، المواطنة على أنها مجموعة القيم والمبادئ والاتجاهات التي تؤثر في شخصية الفرد، وتجعله إيجابياً صالحاً، وهذا التعريف ركز على الجانب القيمى والوجداني كأحد مكونات المواطنة، ولم يتناول البعد السلوكى والمهارات الضرورية لممارسة المواطنة[viii].

إلا أن التعريفات المعاصرة للمواطنة تقارب المفهوم من زوايا وأبعاد مختلفة، حيث يُغلّب كل تعريف بعداً من تلك الأبعاد، الأمر الذي يصعب مهمة الاتفاق حول تعريف محدد[ix]، ومن التعريفات التي تغطي غالبية أبعاد وتطورات مفهوم المواطنة، وتراعي طبيعته نجد التعريف الذي اقترحه "محمد عثمان الخشت" معتبراً أن المواطنة في شكلها الأكثر اكتمالاً في الفلسفة السياسية المعاصرة هي – الانتماء إلى الوطن – انتماء يتمتع المواطن فيه بالعضوية الكاملة الأهلية على نحو يتساوى فيه مع الآخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة في الحقوق والواجبات، وأمام القانون دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف المالى أو الانتماء السياسي ويحترم كل مواطن المواطن الآخر، كما يتسامح الجميع بعضهم تجاه بعض رغم التنوع والاختلاف بينهم[x].

ويتضح من التعريفات السابقة أن المواطنة هي حقوق وواجبات، وهذه الحقوق والواجبات التي تشكل المواطنة في المجتمعات الغربية، قد وصلت إليها

المواطنة من خلال الصراع والنضال، فالمواطنة في العالم الغربى لم تكن منحة بل تحققت من خلال المشاركة في الحكم[xi]، وعلى خلاف ذلك نجد أن المواطنة في أغلب دول العالم الثالث لم تتطور بل هي منحة، وإذا أمعنَّا النظر في المجتمعات العربية وجدنا النزعة الأبوية متأصلة في هذه المجتمعات، وهذه النزعة تسلطية ترفض الحقوق، وهذه النزعه التسلطية تبدأ من الأسرة، وتتصاعد هذه النزعه إلى رأس الهرم السياسي[xii].

الفصل الثالث: مفهوم الاستقرار السياسي ومحدداته

مقدمة:

يمثل الاستقرار السياسي أحد الغايات الأساسية التي تسعى إليها مختلف الأنظمة السياسية كونه يهيئ المناخ المناسب لتنفيذ البرامج والخطط الحكومية والتنموية على اختلاف مجالاتها، ففي المجال السياسي يعتبر الاستقرار مطلباً ضرورياً لتحقيق التنمية السياسية التي تعتبر هي الأخرى إحدى أهم غايات الأنظمة السياسية، فالأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع

مفهوم الاستقرار السياسي ومحدداته:

الاستقرار السياسي ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته الرسمية واحتواء الصراعات التي قد تحدث دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، وتشير أيضاً إلى قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، والقدرة على تعبئة الموارد لاستيعاب الصراع للحيلولة دون قيام العنف، ما يزيد من كفاءة وشرعية النظام مع تزايد مساحة الحرية السياسية، وزيادة على ذلك فهو يوائم بين ازدياد فرص الانفتاح السياسي وشيوع الديمقراطية التي ترتبط بالاعتدال في المواقف والسلوكيات،

واتخاذ مواقف تقلل من التشدد والتوتر من قبل الأطراف الدينية والسياسية والاجتماعية[xiii].

أولاً: مفهوم الاستقرار السياسي.

يشير مصطلح الاستقرار (Stability) إلى الثبات والتوازن، ويعبر الاستقرار في المجال السياسي عن استقرار النظام، ويعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية تشير إلى عملية التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام السياسي، من خلال قدرته على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع دون استخدام العنف، وهو وسيلة وهدف في وقت واحد يمكن بواسطته تحقيق الإنجازات المراد تحقيقها في المجتمع[xiv]، ومصطلح الاستقرار السياسي (Political Stability) ظهر في العصر اليوناني، حيث نجد أن "أفلاطون" تطرق إلى موضوع الاستقرار السياسي من منطلق سيكولوجي وهو ما ورد في نظرية "الأنفس والطبقات الثلاث"، أما "أرسطو" فقد تطرق إلى معالجة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من منطلق تصنيف الأنظمة السياسية بناء على طبيعة دساتيرها من خلال مدى صلاحية النظام السياسي وتمسكه بمبادئ العدالة من خلال توزيعه للمناصب في الدولة[xv].

وعلى ذلك يمكن أن نعرف الاستقرار السياسي بأنه مفهوم قائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي، والارتفاع بقدراته على استيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن مهاراته في التعامل مع المشكلات التي تصدر عنه، وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في إطار من النظام.

ثانياً: محددات الاستقرار السياسي:

إن ظاهرة الاستقرار السياسي هي ظاهرة معقدة، لكون العوامل التي تؤدي إليها متعددة ومختلفة، إلا أنه في فترات معينة قد تظهر أهمية لواحد من

العوامل أكثر من غيره، ومن ثَمَّ يمكن إجمال العوامل المؤدية إلى الاستقرار السياسي في الآتي:

١- الديمقراطية:

إن الديمقراطية تعد من أهم العوامل المؤدية إلى الاستقرار السياسي، وذلك لأن التداول السلمي للسلطة، ووجود برلمان يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، وإقرار صيغة التعددية السياسية والحزبية، وسيادة القانون، يدفع الفرد إلى المشاركة السياسية التي تستند إليها الشرعية[xvi]

٢- التكامل القومي:

إن ظاهرة التعددية المجتمعية هي ظاهرة عالمية، لكن الفارق بين الدول في هذا التعدد هو إستراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه الظاهرة، [xvii].

٣- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي:

إن تزايد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات يؤدي إلى الحرمان النسبي، الذي بدروه يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.

٤- تجانس الثقافة السياسية:

تعرف الثقافة السياسية بأنها منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع، [xviii].

٥- الفاعلية السياسية:

يقصد بالفاعلية السياسية مدى قدرة النظام السياسي على إيجاد وتحقيق بدائل وسياسات ترضي أغلبية الأطراف داخل الدولة، [xix]

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

المقدمة:

يتناول الباحث في هذا الفصل التحليل الإحصائي الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث واختبارات صحة الفروض التي قامت عليها الدراسة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: يتناول منهجية الدراسة، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، وحساب معاملات الصدق والثبات وتحديد اساليب التحليل الإحصائي المناسبة للبيانات.

المبحث الثاني: يتناول عرض وتحليل النتائج الإحصائية للبحث الميداني، وكذلك تحليل اختبار الفروض.

المبحث الأول

يتناول الباحث في هذا المبحث منهجية الدراسة التي من خلالها يتم تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وحساب معاملات الصدق والثبات لأبعاد قوائم الاستقصاء، وتحديد أساليب التحليل الإحصائي المناسبة للبيانات.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

أ- مجتمع الدراسة:

يتمثل في جميع المفردات التي تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها.

ويتكون مجتمع بحث هذه الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي البالغ عددهم (٢٥١٠)، والأفراد العاميين في منطقة بنغازي والبالغ عددهم (٩٣٤) ألف فرد

ب- عينة الدراسة:

١- عينة الدراسة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، فقد تم تحديد عينة احتمالية من مجتمع البحث، حيث تم اختيار عينة ميسرة، وحُدّدَ حجم العينة بناءً على معادلة ستيفن ثامبسون، وذلك على النحو التالي:[xx]

$$n=\frac{N\times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2\div z^2\right)\right]+p(1-p)\right]}$$

حيث أن:

N: حجم المجتمع

Z:الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (٠.٩٥) وتساوي (١.٩٦)

d: نسبة الخطأ، وتساوي (٠.٠٥)

P:نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (٠.٥٠)

وعليه فقد بلغ حجم العينة المختارة (٣٣٣) مفردة لمجتمع دراسة يتكون من (٢٥١٠) مفردة وبدرجة ثقة (٩٥%) ومستوى معنوية قدرة (٥%)

٢- عينة الدراسة بالنسبة للعاميين فقد تم تحديد عينة احتمالية من مجتمع البحث، ونظرا لعدم وجود إطار للعاميين فإنه سيتم أخذ عينة ميسرة، وبما أن مجتمع الدراسة قد بلغ (٩٣٤) ألف مفردة، عند درجة ثقة (٩٥%) ومستوى معنوية قدرة (٥%)، فإن حجم العينة هو (٣٨٤) مفردة..

اختبار قائمة الاستقصاء:

قام الباحث باختبار قائمة الاستقصاء (التأكد من ثبات وصدق الاستبانة) من خلال معاملات الثبات والصدق، وكما يتضح في التالى:

معاملات الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة: بعد أن أصبحت القائمة في الشكل النهائي قام الباحث بحساب معاملات الثبات والصدق ، والجدول التالى يوضح قيم معاملات الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة الحالية.

جدول رقم (١)

قيم معاملات الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة ن=٦٠

المتغير	أعضاء هيئة التدريس		العاميين		عدد عبارات المقياس
	معامل الثبات	معامل الصدق	معامل الثبات	معامل الصدق	
قيم المواطنة	٠.٨٠٤	٠.٨٩٦	٠.٨٦٥	٠.٩٣٠	٤٧
الاستقرار السياسي	٠.٧٧٢	٠.٨٧٥	٠.٧٣٤	٠.٨٥٦	١٩

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح أن قيم معاملات الثبات تسجل بيانات مقبولة للمتغيرين ولعينتي الدراسة فقد سجلت البيانات درجات صدق مرتفعة بالنسبة للمتغيرين محل الدراسة، وتعكس هذه النتيجة درجة ملائمة من الثبات والصدق الذاتي، ما يدلل اعتمادية أدوات الدراسة الحالية، ومن ثم صلاحية هذه الأدوات من الناحيتين المنطقية والإحصائية لجمع بيانات الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني

يتناول هذا المبحث عرض وتحليل النتائج الإحصائية للبحث الميداني، حيث تم التعرف على خصائص عينة الدراسة من الأكاديميين، والعاميين، كما تم استخدام الإحصاء الوصفي مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنتائج البحث الميداني، وكذلك تم تحليل اختبارات الفروض من خلال تطبيق

بعض أساليب الإحصاء الوصفي، والإحصاء التحليلي، مثل تحليل الانحدار الخطي البسيط، وتحليل (T-Test) وتحليل التباين (One Way Anova) وسنتناول هذا المبحث على النحو التالي:

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة في فئة أعضاء هيئة التدريس:

١- التحليل الوصفي لمتغير قيم المواطنة: اشتملت الاستبانة على (٤٧) عبارة غطت في مجملها قيم المواطنة، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (٢)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، وترتيب الأهمية لعبارات قيم المواطنة ن = ٢٦٧

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
١	المواطنة هي مسؤولية المواطن في المشاركة بدور ما في الشؤون العامة.	٤.٣٣	٠.٥٧٩	٨٦.٦	٥
٢	أشعر أني أؤدي واجباتي نحو وطني كلها.	٣.٩٦	٠.٨٦٧	٧٩.٢	٢٣
٣	أشعر أن وطني ليس مقصراً في حقوقي.	٣.٢٥	١.١٩٨	٦٥	٣٨
٤	أشعر بالولاء لوطني.	٤.٤٥	٠.٧٠٧	٨٩	٣
٥	العدل والمساواة من أسس المشاركة في بناء الوطن.	٤.٥٣	٠.٦٥٢	٩٠.٦	١
٦	لدي حرية التملك وفق القانون.	٣.٨٨	٠.٩٤٠	٧٧.٦	٢٧
٧	التعليم متاح للجميع.	٤.١٨	٠.٨٧٥	٨٣.٦	١٢

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
٨	أتحمل المتاعب في سبيل وطني.	٤.٢٥	٠.٦٩١	٨٥	٨
٩	أشعر بالالتزام بقوانين الدولة.	٤.٢٠	٠.٧١٨	٨٤	١١
١٠	أتمتع بحرية التعبير وإبداء الرأي.	٣.٥٩	١.٠٣٥	٧١.٨	٣٤
١١	ألتزم بقيم مجتمعي.	٤.٣٨	٠.٧٠٨	٨٧.٦	٤
١٢	الحق في العمل متاح للجميع.	٢.٦٠	١.٢٤٤	٥٢	٤٤
١٣	الحق في السكن متوفر في وطني.	٢.٤٠	١.٢٠٨	٤٨	٤٧
١٤	الحق في الخدمات التي توفرها الدولة مكفول للجميع.	٢.٦٨	١.٣٤٢	٥٣.٦	٤٢
١٥	أنا راض عما أقوم به تجاه وطني.	٤.٠٢	٠.٧٧٦	٨٠.٤	٢٢
١٦	الحق في المشاركة السياسية في وطني متاح للجميع.	٣.٢٢	١.١١٥	٦٤.٤	٣٩
١٧	علي واجبات تجاه وطني يجب تحملها مهما كانت الظروف.	٤.٠٤	٠.٧٤٦	٨٠.٨	١٩
١٨	الحصول على الحقوق سهل في وطني.	٢.٥٦	١.٢٦٢	٥١.٢	٤٥
١٩	أنا مستعد لبذل كل ما في وسعي من أجل وطني.	٤.٢٠	٠.٦٤٢	٨٤	١٠
٢٠	أتفانى في خدمة وطني حتي	٣.٨٥	٠.٨٨٤	٧٧	٢٨

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
	وإن لم أحصل على حقوقي.				
٢١	الانفتاح الثقافي والإعلامي يزيد من وعي المواطن السياسي.	٣.٩١	٠.٩١٣	٧٨.٢	٢٦
٢٢	في رأيي يستوي النجاح والفشل في هذه الأيام فلا أهمية للعمل والعطاء.	٢.٩٥	١.٣٤٧	٥٩	٤٠
٢٣	في اعتقادي أن للتعبير حدوداً لا يمكن أن نتعداها.	٤.١٨	٠.٦٩٠	٨٣.٦	١٣
٢٤	طبيعي أن تكون معتقداتي الدينية هي معياري في الحكم على الأفكار السياسية.	٣.٨٠	٠.٩٠٩	٧٦	٢٩
٢٥	ولائي للوطن يأتي في مقدمة ولاءاتي.	٤.٢٩	٠.٦٨٧	٨٥.٨	٦
٢٦	أعتقد أن المشاركة في تحمل المسؤولية تعرضني لمتاعب أنا في غنى عنها.	٣.٥٠	١.٠٨٧	٧٠	٣٦
٢٧	أرى أن من الأفضل أن أبتعد عن الحياة السياسية لأنهاتلك مسئولية القادة والحكومات والأحزاب السياسية فقط.	٣.٧١	١.٠٩٥	٧٤.٢	٣١
٢٨	اعتقد أن اعطاء الحقوق داخل	٤.٠٨	٠.٨٧٥	٨١.٦	١٦

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
	المجتمع لا يتم على أساس العدل والمساواة.				
٢٩	أشعر بالانتماء للوطن أكثر من أي انتماء آخر.	٤.٢٦	٠.٧٢٤	٨٥.٢	٧
٣٠	طبيعة الحياة وظروف العصر قللت الشعور بالانتماء للوطن لدى الكثير.	٣.٧٠	١.٠٠١	٧٤	٣٢
٣١	تعدد الأحزاب في الدولة ضرورة وطنية.	٢.٤١	١.٢٤١	٤٨.٢	٤٦
٣٢	مستوى الثقافة الوطنية في ليبيا مرتفع.	٢.٦١	١.٢٠٧	٥٢.٢	٤٣
٣٣	تمثل ثورة الإعلام الحالية فوضى وتلوثاً في المفاهيم السياسية لدى المواطن.	٤.١٠	٠.٩٥٩	٨٢	١٥
٣٤	أؤدي واجباتي تجاه وطني حتى ولو لم أحصل على حقوقي كاملة.	٣.٩٨	٠.٧٥٢	٧٩.٦	٢٢
٣٥	الوطن محتاج للعمل بكل إخلاص دون مقابل.	٤.٠٦	٠.٨٩١	٨١.٢	١٧
٣٦	وطني أعطاني الكثير وأنا مقصر في حق وطني.	٣.٣٣	١.١٤٣	٦٦.٦	٣٧
٣٧	يأخذ كل فرد حقه داخل	٣.٨٠	١.٢١٢	٧٦	٣٠

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
	المجتمع حالياً وفق المستوى المادي وعلاقته الشخصية.				
٣٨	المواطنة هي تأدية المواطن لواجباته قبل المطالبة بحقوقه.	٤.٠٤	٠.٦٩٤	٨٠.٨	١٨
٣٩	تحمل مسؤولية أي عمل يعرضني لمتاعب أنا في غنى عنها.	٣.٥٤	١.٠٥١	٧٠.٨	٣٥
٤٠	الشعور بالمسؤولية لا يتحقق إلا من خلال إحساسي بواجبي تجاه وطني.	٤.١٥	٠.٦٧٤	٨٣	١٤
٤١	نمو الدول وتطورها لا يتحقق إلا بشعور أبنائها بالمسؤولية تجاه وطنهم.	٤.٤٦	٠.٥٧٠	٨٩.٢	٢
٤٢	الخوف من المستقبل وعدم الشفافية السياسية يؤثر على شعور الشباب بالمواطنة.	٤.٢٥	٠.٦٩٣	٨٥	٩
٤٣	مع صعوبة الحياة وظروف الوطن قل الشعور بالانتماء لدى الكثير من المواطنين.	٣.٩١	٠.٨٩٧	٧٨.٢	٢٥
٤٤	أعتبر الانفتاح الثقافي والإعلامي ضرورة لزيادة وعي المواطن.	٤.٠٢	٠.٧٨٤	٨٠.٤	٢١

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
٤٥	أرى أن القبيلة تؤدي دوراً تعبوياً في المجال السياسي أكثر من مؤسسات المجتمع المدني.	٣.٩٤	٠.٩٠٥	٧٨.٨	٢٤
٤٦	تمثل الأحزاب السياسية قنوات اتصال سياسي حقيقية.	٢.٧٦	١.٢٦٦	٥٥.٢	٤١
٤٧	أرى أن القبيلة تمثل محدداً أمام بناء أحزاب سياسية قوية في المجتمع الليبي.	٣.٦٠	١.٠٢٨	٧٢	٣٣
إجمالى عبارات قيم المواطنة		**٣.٧٤**	**٠.٣٠٠**		

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- باستثناء (١٠) عبارات جاءت ضمن عدم الموافقة والمحايد فإن باقي العبارات جاءت ضمن الموافقة، كما أن إجمالي عبارات بعد قيم المواطنة جاءت ضمن درجة الموافق، وهذا يدل بشكل عام على توافر قيم المواطنة لدى عينة الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس.

٢- التحليل الوصفي لمتغير الاستقرار السياسي اشتملت الاستبانة على (١٩) عبارة غطت في مجملها قيم متغير الاستقرار السياسي، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (٣)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، وترتيب الأهمية لعبارات الاستقرار السياسي ن = ٢٦٧

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
١	الاستقراروالإحساس بالأمان ضرورة لتحقيق التنمية.	٤.٤٨	٠.٦٣٤	٨٩.٦	٥
٢	أدائي لواجباتي يحقق التنمية لبلدي.	٤.٣١	٠.٧٢١	٨٦.٢	٧
٣	أتنقل وأسافر بحرية في وطني.	٢.٩٦	١.٢٨٨	٥٩.٢	١٧
٤	أتجنب العنف الذي يهدد وطني.	٤.٢٣	٠.٨٩١	٨٤.٦	١٢
٥	أرفض التطرف الفكري والديني الذي يهدد وطني.	٤.٥٥	٠.٨٧٤	٩١	٣
٦	أشعر أني آمن في وطني وأعيش بسلام.	٢.٩٥	١.٢٧٥	٥٩	١٨
٧	من الضروري الحوار مع أصحاب الأفكار المعارضة.	٣.٧٧	١.٠٥٧	٧٥.٤	١٥
٨	أنا مع الوحدة الوطنية في الوقت الحاضر.	٤.٢٧	٠.٨٨٢	٨٥.٤	١٠
٩	أرى أن الاستقرار السياسي يعتبر مدخلاً لتحقيق التنمية في ليبيا.	٤.٤٨	٠.٦٢٤	٨٩.٦	٤
١٠	يسهم الشعور بالمواطنة في	٤.٣١	٠.٧٥٥	٨٦.٢	٨

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
	تحقيق الاستقرار السياسي.				
١١	يؤدي النظام الفدرالى إلى خطر يهدد الوحدة الوطنية في ليبيا.	٣.٦٦	١.٣٠٢	٧٣.٢	١٦
١٢	تعتبر المليشيات المسلحة خطراً يهدد استقرار ليبيا.	٤.٥٦	٠.٦٤١	٩١.٢	١
١٣	ضرورة حل الميلشيات المسلحة ودمجها مع المؤسسات العسكرية ضمان لاستقرار الوطن.	٤.٢٩	٠.٨٩٤	٨٥.٨	٩
١٤	يؤدي النظام الفيدرالى إلى استقرار ليبيا وزيادة فرصة التنمية.	٢.٩٢	١.٤٢٥	٥٨.٤	١٩
١٥	الشعور بالاستقرار والأمن لا يتحقق إلا بوجود جيش موحد يفرض الأمن على كافة مناطق ليبيا.	٤.٥٥	٠.٦٤١	٩١	٢
١٦	أرى أن التنمية السياسية لاتزال شعاراً فقط تغيب عنها البرامج السياسية الحقيقية.	٤.٢٣	٠.٦٠٦	٨٤.٦	١١
١٧	أرى أن الأمل في إصلاح وتقدم البلاد لا يتم إلا باستغلال	٤.٤١	٠.٦٨٦	٨٨.٢	٦

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
	طاقاته المادية والبشرية.				
١٨	أعتقد أن أسلوب القوة والعنف هو الأنسب لمواجهة الانفلات الأمني في البلاد.	٣.٩١	١.٠٦٦	٧٨.٢	١٤
١٩	ضرورة إتاحة حرية التعبير لبناء المجتمع وتنميته.	٤.٠٧	٠.٨٧٩	٨١.٤	١٣
إجمالى متغير الاستقرار السياسي		**٤.٠٥**	**٠.٢٩٧**		

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- باستثناء (٣) عبارات جاءت ضمن عدم الموافقة والمحايد، فإن باقي العبارات جاءت ضمن الموافقة، كما أن إجمالى عبارات بعد الاستقرار والتنمية السياسية جاءت ضمن درجة الموافق وهذا يدل بشكل عام على إدراك أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس لأهمية الاستقرار السياسي

التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة فئة العاميين:

١- **التحليل الوصفي لمتغير القيم المواطنة** اشتملت الاستبانة على (٤٧) عبارة غطت في مجملها قيم المواطنة، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (٤)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، وترتيب الأهمية لعبارات قيم المواطنة

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
١	المواطنة هي مسؤولية المواطن في المشاركة بدور ما في الشؤون العامة.	٤.٠٩	٠.٧٦٨	٨١.٨	١٤
٢	أشعر أني أؤدي واجباتي نحو وطني كلها.	٣.٧١	١.٠٧٦	٧٤.٢	٢٨
٣	أشعر أن وطني ليس مقصراً في حقوقي.	٢.٧٦	١.٢٤٥	٥٥.٢	٤٢
٤	أشعر بالولاء لوطني.	٤.٥٢	٠.٧٣٢	٩٠.٤	٢
٥	العدل والمساواة من أسس المشاركة في بناء الوطن.	٤.٤٨	٠.٨٧	٨٩.٦	٣
٦	لدى حرية التملك وفق القانون.	٣.٧	١.٠٥	٧٤	٢٩
٧	التعيم متاح للجميع.	٤.١٨	٠.٩٤٦	٨٣.٦	٩
٨	أتحمل المتاعب في سبيل وطني.	٤.٢٢	٠.٨٨٩	٨٤.٤	٦
٩	أشعر بالالتزام بقوانين الدولة.	٤.١٢	٠.٨٧٧	٨٢.٤	١٣
١٠	أتمتع بحرية التعبير وإبداء الرأي.	٣.٢٧	١.٢٠٢	٦٥.٤	٣٣
١١	ألتزم بقيم مجتمعي.	٤.٢٤	٠.٩٣٦	٨٤.٨	٥
١٢	الحق في العمل متاح للجميع.	٣.٠٤	١.٣٩٩	٦٠.٨	٣٧

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
١٣	الحق في السكن متوفر في وطني.	٢.٦	١.٣٣٦	٥٢	٤٣
١٤	الحق في الخدمات التي توفرها الدولة مكفول للجميع.	٢.٨٥	١.٢٨	٥٧.٨	٤٠
١٥	أنا راض عما أقوم به تجاه وطني.	٣.٨٢	١.٠٤٥	٧٦.٤	٢٢
١٦	الحق في المشاركة السياسية في وطني متاح للجميع.	٢.٨٩	١.٢٢	٥٧.٨	٤٠
١٧	على واجبات تجاه وطني يجب تحملها مهما كانت الظروف.	٣.٩٥	١.٠٦٨	٧٩	١٩
١٨	الحصول على الحقوق سهل في وطني.	٢.٤١	١.٢٤٢	٤٨.٢	٤٥
١٩	أنا مستعد لبذل كل ما في وسعي من أجل وطني.	٤.٢	٠.٩٧٤	٨٤	٧
٢٠	أتفانى في خدمة وطني حتي وإن لم أحصل على حقوقي.	٣.٩١	١.٢٩١	٧٨.٢	٢٠
٢١	الانفتاح الثقافي والإعلامي يزيد من وعي الموطن السياسي.	٣.٨٢	١.١٩٤	٧٦.٤	٢٣
٢٢	في رأيي يستوى النجاح والفشل في هذه الأيام فلا أهمية للعمل والعطاء.	٢.٩١	١.٣٩١	٥٨.٢	٣٨

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
٢٣	في اعتقادي أن للتعبير حدوداً لا يمكن أن نتعداها.	٤.١٦٢	٠.٨٣٤	٨٣.٢	١٢
٢٤	طبيعي أن تكون معتقداتي الدينية هي معياري في الحكم على الأفكار السياسية.	٣.٨٢	١.٠٤	٧٦.٤	٢١
٢٥	ولائي للوطن يأتي في مقدمة ولاءاتي.	٤.١٦٩	١.٠٠٣	٨٣.٣	١١
٢٦	أعتقد أن المشاركة في تحمل المسؤولية تعرضني لمتاعب أنا في غنى عنها.	٣.٢١	١.٢١٧	٦٤.٢	٣٥
٢٧	أرى بأن من الأفضل أن أبتعد عن الحياة السياسية لأنها مسؤولية القادة والحكومات والأحزاب السياسية فقط.	٣.٥٨	١.١٧٣	٧١.٦	٣١
٢٨	اعتقد أن اعطاء الحقوق داخل المجتمع لا يتم على أساس العدل والمساواة.	٣.٨٥	١.١٠٧	٧٧	٢٣
٢٩	أشعر بالانتماء للوطن أكثر من أي انتماء آخر.	٤.٢٨	٠.٩٣٢	٨٥.٦	٤
٣٠	طبيعة الحياة وظروف العصر قللت الشعور بالانتماء للوطن لدى الكثير.	٣.٥	١.١٥٦	٧٠	٣٢

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
٣١	تعدد الأحزاب في الدولة ضرورة وطنية.	٢.٢٢	١.٢٠٤	٤٤.٤	٤٧
٣٢	مستوى الثقافة الوطنية في ليبيا مرتفع.	٢.٣٩	١.١٩٤	٤٧.٨	٤٦
٣٣	تمثل ثورة الإعلام الحالية فوضى وتلوثاً في المفاهيم السياسية لدى المواطن.	٤.٠١	١.٠٣١	٨٠.٢	١٦
٣٤	أؤدى واجباتي تجاه وطني حتى ولو لم أحصل على حقوقي كاملة.	٣.٩٧	٩١٨	٧٨.٢	٢٠
٣٥	الوطن محتاج للعمل بكل إخلاص دون مقابل.	٤.٠٧	١.٠٤٢٥	٨١.٤	١٥
٣٦	وطني أعطاني الكثير وأنا مقصر في حق وطني.	٢.٩	١.٢٠٦	٥٨	٣٩
٣٧	يأخذ كل فرد حقه داخل المجتمع حالياً وفق المستوى المادي وعلاقته الشخصية.	٣.٥٩	١.٣٢	٧١.٨	٣٠
٣٨	المواطنة هي تأدية المواطن لواجباته قبل المطالبة بحقوقه.	٣.٨٧	١.٠٠٤	٧٧.٤	٢٢
٣٩	تحمل مسؤولية أي عمل يعرضني لمتاعب أنا في غنى عنها.	٣.٢٣	١.١٣٢	٦٤.٦	٣٤

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
٤٠	الشعور بالمسؤولية لا يتحقق إلا من خلال إحساسي بواجبي تجاه وطني.	٤.١٧	٠.٧٦٥	٨٣.٤	١٠
٤١	نمو الدول وتطورها لا يتحقق إلا بشعور أبنائها بالمسؤولية تجاه وطنهم.	٤.٥٦	٠.٦٤	٩٠.٦	١
٤٢	الخوف من المستقبل وعدم الشفافية السياسية يؤثر على شعور الشباب بالمواطنة.	٤.٢	٠.٨١٣	٨٤	٨
٤٣	مع صعوبة الحياة وظروف الوطن قل الشعور بالانتماء لدى الكثير من المواطنين.	٤	٠.٨٥٢	٨٠	١٧
٤٤	أعتبر الانفتاح الثقافي والإعلامي ضرورة لزيادة وعي المواطن.	٣.٨	١.٠٩٧	٧٦	٢٧
٤٥	أرى أن القبيلة تؤدي دوراً تعبوياً في المجال السياسي أكثر من مؤسسات المجتمع المدني.	٣.٨٩	١.٠١٨	٧٧.٨	٢١
٤٦	تمثل الأحزاب السياسية قنوات اتصال سياسي حقيقية.	٢.٥٣	١.١٤٧	٥٠.٦	٤٤
٤٧	أرى أن القبيلة تمثل محدداً	٣.١	١.١٤٢	٦٢	٣٦

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
	أمام بناء أحزاب سياسية قوية في المجتمع الليبي.				
	اجمالى عبارات قيم المواطنة	٣.٦٣	٣.٦٣	٠.٤	

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية. ن= ٣٠١.

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- باستثناء (١٣) عبارات جاءت ضمن عدم الموافقة والمحايد فإن باقي العبارات جاءت ضمن الموافقة، كما أن إجمالي عبارات بعد قيم المواطنة جاءت ضمن درجة الموافق، وهذا يدل بشكل عام على إدراك العاميين لقيم المواطنة.

٢- التحليل الوصفي لمتغير الاستقرار السياسي اشتملت الاستبانة على (١٩) عبارة غطت في مجملها قيم متغير الاستقرار السياسي، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (٥)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، وترتيب الأهمية لعبارات الاستقرار السياسي

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
١	الاستقراروالإحساس بالأمان ضرورة لتحقيق التنمية.	٤.٧٠	٠.٥١٩	٩٤	٣
٢	أدائي لواجباتي يحقق التنمية لبلدي.	٤.٤٥	٠.٦٩٨	٨٩	٨

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
٣	أتنقل وأسافر بحرية في وطني.	٢.٥٥	١.٢٤١	٥١	١٩
٤	أتجنب العنف الذي يهدد وطني.	٤.٠٦	١.٠٣٠	٨١.٢	١٢
٥	أرفض التطرف الفكري والديني الذي يهدد وطني.	٤.٥٨	٠.٧٣٧	٩١.٦	٤
٦	أشعر أني آمن في وطني وأعيش بسلام.	٢.٦٨	١.٢٠	٥٣.٦	١٧
٧	من الضروري الحوار مع أصحاب الأفكار المعارضة.	٣.٤٧	١.١٨	٦٩.٤	١٥
٨	أنا مع الوحدة الوطنية في الوقت الحاضر.	٤.٣٠	٠.٩١٢	٨٦	١٠
٩	أرى أن الاستقرار السياسي يعتبر مدخلاً لتحقيق التنمية في ليبيا.	٤.٥٤	٠.٦٧٥	٩٠.٨	٥
١٠	يسهم الشعور بالمواطنة في تحقيق الاستقرار السياسي.	٤.٣٩	٠.٦٨٣	٨٧.٨	٩
١١	يؤدي النظام الفدرالى إلى خطر يهدد الوحدة الوطنية في ليبيا.	٣.٤٦	١.٣٤٠	٦٩.٢	١٦
١٢	تعتبر المليشيات المسلحة خطراً يهدد استقرار ليبيا.	٤.٧٦	٠.٦٠٠	٩٥.٢	٢
١٣	ضرورة حل الميلشيات المسلحة ودمجها بالمؤسسات العسكرية ضمان لاستقرار الوطن.	٤.٤٧	٠.٩٩٨	٨٩.٤	٦
١٤	يؤدي النظام الفيدرالى إلى	٢.٦٣	١.٢١٩	٥٢.٦	١٨

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
	استقرار ليبيا وزيادة فرصة التنمية.				
١٥	الشعور بالاستقرار والأمن لا يتحقق إلا بوجود جيش موحد يفرض الأمن على كافة مناطق ليبيا.	٤.٧٨	٠.٥٣٣	٩٥.٦	١
١٦	أرى أن التنمية السياسية لاتزال شعاراً فقط تغيب عنها البرامج السياسية الحقيقية.	٤.١٩	٠.٧٤٨	٨٣.٨	١١
١٧	أرى أن الأمل في إصلاح وتقدم البلاد لا يتم إلا باستغلال طاقاته المادية والبشرية.	٤.٤٦	٠.٧٣٦	٨٩.٢	٧
١٨	أعتقد أن أسلوب القوة والعنف هو الأنسب لمواجهة الانفلات الأمني في البلاد.	٣.٨٨	١.٢٢٠	٧٧.٦	١٤
١٩	ضرورة إتاحة حرية التعبير لبناء المجتمع وتنميته.	٣.٩٥	٠.٩٥٩	٧٩	١٣
إجمالى متغير الاستقرار السياسي		**٤.٠١**	**٠.٣١٠**		

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية. ن= ٣٠١

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- باستثناء (٣) عبارات جاءت ضمن عدم الموافقة والمحايد فإن باقي العبارات جاءت ضمن الموافقة، كما أن إجمالى عبارات بعد الاستقرار السياسي جاءت ضمن درجة الموافق، وهذا يدل بشكل عام على إدراك أفراد الدراسة من العاميين لأهمية الاستقرار السياسي.

نتائج اختبار فروض الدراسة:

نتائج اختبار الفرض الرئيس:

ينص هذا الفرض على أنه يوجد أثر إيجابي معنوي لقيم المواطنة على الاستقرار السياسي.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Analysis طريقة المربعات الصغرى (OLS) ويوضح الجدول التالى نتائج تحليل الانحدار البسيط لهذا الفرض:

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للاستقرار السياسي على قيم المواطنة

الفئة	Beta	R	R2	Adj R2	المعامل الثابت	قيمة T.	Sig.t	D-W	قيمة F	Sig.f
أعضاء هيئة التدريس	٠.٤٥٧	٠.٤٥٧	٠.٢٠٩	٠.٢٠٤	٢.٣٥٥	٨.٩٣٨	٠.٠٠٠**	٢.٠٩٩	٤١.٧٧٢	٠.٠٠٠**
العاملين	٠.٥٨٥	٠.٥٨٥	٠.٣٤٣	٠.٣٤١	٢.٣٦٧	١٧.٧٧٨	٠.٠٠٠**	١.٩٢	١٥٥.٦٦٦	٠.٠٠٠**

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

* p<0.05** p<0.01

فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس يلاحظ من استعراض النتائج الموضحة بالجدول السابق ما يلى:

- تشير معاملات الارتباط (R) إلى وجود علاقة إيجابية بين قيم المواطنة والاستقرار السياسي.
- من خلال ما سبق يمكن قبول صحة الفرض الرئيسي الذي ينص على أنه **يوجد أثر إيجابي معنوي لقيم المواطنة على الاستقرار السياسي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.**

فيما يتعلق بالعاميين يلاحظ من استعراض النتائج الموضحة بالجدول السابق ما يلى:

- تشير معاملات الارتباط (R) إلى وجود علاقة إيجابية بين قيم المواطنة والاستقرار السياسي.
- من خلال ما سبق يمكن قبول صحة الفرض الرئيسي الذي ينص على أنه **يوجد أثر إيجابي معنوي لقيم المواطنة على الاستقرار السياسي من وجهة نظر العاميين**

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

النتائج:

١- توصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرض الرئيسي الذي ينص على أنه يوجد أثر إيجابي معنوي لقيم المواطنة على الاستقرار السياسي.

٢- أوضحت نتائج الدراسة أن ما نسبته (٧٥%) من أعضاء هيئة التدريس أكدوا على أنهم ملتزمون وموافقون على قيم المواطنة، في حين أكد ما نسبته (١٥%) بعدم موافقتهم على هذه القيم، وجاءت النسبة المتبقية في مجال المحايد، في حين أكد ما نسبته (١٩%) بعدم موافقتهم على هذه القيم، وجاءت النسبة المتبقية في مجال المحايد.حيث أتفقت هذه النتيجة جزئياً مع النتائج النظرية لدراسة كلأ من (الهاشمي ٢٠١٣) ، ودراسة (عبدالغني ٢٠٠٩)، ودراسة (wang xi 2010)، ودراسة (soja 2014) ،ودراسة

(ميهوبي، بوطبال ٢٠١٤)، ودراسة (بوزكري ٢٠١٤)، ودراسة (زيدان ٢٠٠٧)

٣- توصلت الدراسة إلى أن (٩٠%) من عينة أعضاء هيئة التدريس موافقون على محور الاستقرار السياسي، بينما توزعت النسبة الباقية بين (٤%) عدم الموافقة، والنسبة الباقية لصالح المحايد، والنسبة الباقية توزعت بين عدم الموافقة والمحايد. حيث توافقت هذه النتيجة جزئياً مع النتائج النظرية لدراسة كلأ من (شنين ٢٠١٣)، ودراسة (زرؤم ٢٠١٣)، ودراسة (الدرمكي ٢٠١٢) ، ودراسة (كتفي ٢٠١٥)، ودراسة (Radu 2015.

التوصيات:

١- تنقية الخطاب الرسمي والشعبي من العبارات التي تثير الشعور بالتمييز بين المواطنين، وتفعيل دور الأسرة والمدرسة والمسجد في هذا المجال ، مع ضرورة سن واعتماد قوانين وإجراءات ضد الظواهر المعادية للمواطنة من قبل الجهويين والانفصاليين.

٢- ضرورة العمل على بناء وعي مجتمعي بمبادئ وقيم المواطنة واحترامها من قبل جميع الأفراد، ودعم المؤسسات الكفيلة بذلك.

٣- تبني مشروع سياسي لكافة المؤسسات الحكومية يقوم على مبدا التربية من اجل المواطنة، يلائم طبيعة المجتمع الليبي، تشارك فيه مؤسسات المجتمع المدني، وممثلون لكافة أطياف الفكر والأحزاب السياسية. والتاكيد على أدوار كل من السياسة التعليمية العامة، والإعلام، والأسرة، والمدرسة، والمساجد، والمؤسسات الثقافية والرياضية.

المراجع:-

١- الموسوعة العربية السياسية العالمية، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص٣١١.

٢- رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته، الحوار المتمدن، العدد (٢٥٩٢)١٢-٣-٢٠٠٩.http://www.ahewar.org

3- A.M.S. Al-Sabeelah et al, the dimensions of the citizenship concept among the Jordanian university students, international education studies, Vol.8, No.8, 2015.

4- John Gaventa, Can participation 'fix' inequality? Unpacking the relationship between the economic and political citizenship, Innovation series No. 5, COADY International Institute, 2016.

5- J. Eli Margolis, Understanding political stability and instability, Civil wars, 2010.

٦- بدر حسن شافعي، اتجاهات وإمكانات إعادة الاستقرار فى العالم العربى: مصر نموذجاً، دراسة منشورة في مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد ٢٠، العدد ٧٥، الأردن، ٢٠١٦.

٧- جلال محمد نجيب، بعض المحددات الاجتماعية والسكانية للمواطنة البيئية: دراسة ميدانية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، الإسماعيلية، ٢٠١٤، ص٦.

٨- المرجع نفسه، ص ١٣.

9- Ulrich K. Preuss, The ambiguous meaning of citizenship, paper presented at the University of Chicago law school to the center for comparative constitutionalism, December 1, 2003, p 14.

١٠-محمد عثمان الخشت، تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي، مجلة التسامح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، العدد (٢٠) خريف ٢٠٠٧، ص٣ (النسخة الإلكترونية).

www.altasamoh.net.

١١-على ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧، ص ٧٩.
١٢-زياد عبد العزيز المدني، المواطنة، عمان: المكتبة الوطنية، ٢٠١٠، ص٢٧.
١٣-مناور عبد اللطيف العتيبي، الحراك السياسي وأثره علي الاستقرار السياسي في الدولة، الكويت (٢٠٠٦- ٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، عمان الأردن، ٢٠١٣، ص ٢٧.
١٤-مصعب شنين، أثر الاستقرار السياسي علي التنمية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٢.
١٥-عامر رمضان بوضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، طرابلس: دار الرواد للنشر، ٢٠٠٢، ص ٦١.
١٦-رائد نايف حاج سليمان، محددات الاستقرار السياسي، الحوار المتمدن، العدد (٢٨٠٥) ٢٠-١٠-٢٠٠٩، متاح على الرابط: www.alhewar.org
١٧-محمد العلياني، محددات الاستقرار السياسي، ٢٢-٧-٢٠١٢، متاح على الرابط: www.ahmedwahban.com
١٨-سعود بنضحيان، **دليل اختيار العينة**، القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والتوزيع والنشر، ١٤٢٠ هـ.